تقرير معهد التمويل الدولي بالتعاون مع بنك بيبلوس عن الاقتصاد اللبناني:
انتعاش الحركة الاقتصادية في لبنان يتطلب حكومة فعالة وإجراء إصلاحات هيكلية

مقر بنك بيبلوس الرئيسي، 13 أيلول 2018: أطلق معهد التمويل الدولي (The Institute of International Finance)، بالتعاون مع مديرية البحوث والتحاليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس، تقريره عن التوقعات المستقبلية للاقتصاد اللبناني، مشيراً إلى أن الاقتصاد يعاني من جمود مستمرّ. فالمماطلة في تطبيق الإصلاحات البنيوية والتأخير في تشكيل الحكومة أثّرا سلباً على الاستهلاك واستثمار القطاع الخاص. وأشار التقرير إلى أن المشاحنات السياسية المحلية تؤخّر انطلاق عملية الإصلاحات الهيكلية الضرورية التي من شأنها رفع مستويات النمو والحد من البطالة. وإن التأخير في تشكيل الحكومة يقف عائقاً أمام استفادة لبنان من ١١ مليار دولار أميركي من القروض والمنح المقدمة بشروط ميسرة، والتي تعهّد بها المجتمع الدولي في نيسان من العام الحالي.

وعلّق الدكتور غربيس إيراديان، كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد التمويل الدولي، قائلاً: "من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة 1,3% في العام 2018، مقارنة بمعدل نمو قدّره المعهد بـ1,8% في العام ٢٠١٧." وأشار إلى أن "التوصل إلى توافق على تأليف حكومة فعالة، بالإضافة إلى تطبيق الإصلاحات الهيكلية، بما فيها الإصلاحات في المالية العامة ومعالجة المشاكل المزمنة في قطاع الكهرباء، من شأنه أن يحفز النمو ويرفع مستوياته في الأعوام المقبلة، ويساعد أيضاً على تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي إلى مستويات أكثر استدامة." وأضاف: "إن النظام المصرفي اللبناني لا يزال صلباً ويتمتع بمستوى عالٍ من السيولة بسبب ثقة المودعين المستمرة والتحويلات المستقرة نسبياً من قبل الانتشار اللبناني الواسع. كما أن الليرة اللبنانية لا تزال مستقرّة وثبات سعر صرفها بالنسبة إلى الدولار الأميركي سيستمر، وهو مدعوماً بحجم مرتفع لاحتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبية."

أما السيد نسيب غبريل، كبير الاقتصاديين ورئيس مديرية البحوث والتحاليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس، فقال: "كان بإمكان لبنان تجنب التباطؤ الاقتصادي السائد لو بذلت الجهات السياسية والمسؤولون الرسميون جهداً جماعياً لإعطاء الأولوية للتحديات الاقتصادية والمالية من خلال التركيز على الإصلاحات التي من شأنها تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وجاذبيته. لكن التراجع المستمر في نوعية الخدمات العامة، وتدهور البنى التحتية، واتساع حجم القطاع العام، وارتفاع الأعباء التشغيلية على الشركات، هي أمور تعيق النشاط الاقتصادي."

هذا وأضاف الدكتور إيراديان: "خفض مستوى الدين العام يتطلب اتخاذ تدابير حازمة وإصلاحات هيكلية لتخفيض العجز في الموازنة العامة بشكل ملحوظ ومستدام. وإن حجم الإصلاحات المطلوبة في المالية العامة يتطلب اتخاذ إجراءات لضبط الإنفاق وتحسين الإيرادات، بما في ذلك (١) ضبط فاتورة أجور القطاع العام؛ (٢) إصلاح نظام التقاعد في القطاع العام؛ (٣) إعادة هيكلة قطاع الكهرباء للحد من تحويلات الخزينة لمؤسسة كهرباء لبنان؛ و(٤) تحسين الامتثال الضريبي من خلال مكافحة التهرب.

وشدّد السيد غبريل على أنه "بالرغم من التباطؤ الواضح في الحركة الاقتصادية، تدل المؤشرات الأساسية على استمرار الاستقرار في المالية العامة وسعر صرف الليرة اللبنانية والقطاع المصرفي، وهي عوامل توفر فرصة للأطراف المعنية لتطبيق الإصلاحات الهيكلية ومساعدة الاقتصاد على الاستفادة من الدعم المالي الدولي." كما اعتبر أن "الاقتصاد اللبناني يتطلب جهوداً من قبل الجهات السياسية، وجهوداً على مستوى السياسات العامة، من أجل إعادة انتعاش ثقة المستهلك والمستثمر. فهذه إن حصلت، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية المطلوبة، ستؤدي إلى رفع نسبة النمو الاقتصادي إلى مستويات أعلى وأكثر استدامة." وشدّد على أنه "على المسؤولين عدم التراخي وتجنب المماطلة، بل البدء في معالجة التحديات المستقبلية للحد من الخلل في المالية العامة والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي."

بيان المؤشرات الأساسية

2019	2018	2017	2016	2015	
2.1	1.3	1.8	1.7	0.2	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالنسبة المئوية)
1.5	-1.3	1.8	6.3	2.4	استهلاك القطاع الخاص
2.9	7.5	0.1	1.3	5.8	استهلاك القطاع العام
2.7	-5.6	-1.0	4.4	-6.0	استثمارات القطاع الخاص
19.4	12.5	-13.8	47.3	35.5	استثمارات القطاع العام
4.8	3.2	1.5	-3.6	6.7	الصادرات من السلع والخدمات
3.0	-2.6	-3.2	9.8	6.5	الواردات من السلع والخدمات
4.9	4.9	2.8	1.4	2.6	مخفّض الناتج المحلي الإجمالي
3.8	5.7	4.5	-0.8	-3.8	أسعار المستهلك (% التغيير، المعدل)
-20.4	-21.5	-23.0	-20.5	-17.3	***ميزان الحساب الجاري، % من إجمالي الناتج المحلّي***
-9.1	-9.7	-7.0	-9.6	-7.9	***عجز الموازنة الكلّي، من إجمالي الناتج المحلّي***
151.4	150.4	147.7	145.5	140.9	الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلّي)
93,536	87,742	83,025	81,299	80,341	إجمالي الناتج المحلي الإسمي (بمليارات الليرة اللبنانية)
61.4	57.2	53.9	51.5	49.9	إجمالي الناتج المحلي الإسمي (بمليارات الدولار الأميركي)

المصدر: معهد التمويل الدولي

تجدر الإشارة إلى أن معهد التمويل الدولي، ومقره العاصمة الأميركية واشنطن، هو رابطة عالمية تضم أكثر من **450** مؤسسة مالية. وإن بنك بيبلوس، وهو واحداً من المصارف الثلاثة الأولى في لبنان، هو عضو ناشط في معهد التمويل الدولي، ويملك إحدى أكبر شبكات الفروع المحلية وأكثرها انتشاراً، إضافةً إلى أنه مُدرج في كل من بورصة لندن وبورصة بيروت.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

السيد نسيب غبريل
كبير الاقتصاديين ورئيس مديرية البحوث والتحاليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس
بيروت، لبنان
الهاتف: 100 338 1 (961) رقم تحويل: 0205
الفاكس: 774 217 1 (961)
البريد الكتروني: nghobril@byblosbank.com.lb

الدكتور غربيس إيراديان
كبير الاقتصاديين في معهد التمويل الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأميركية
الهاتف: 1-202-8573304
البريد الإلكتروني: giradian@iif.com